

البعد التاريخي لظاهرة التجاوزات العشوائية في مدينة البصرة**الاستاذ الدكتور****داود جاسم الربيعي****المدرس المساعد****ايمان نعيم غضبان****جامعة البصرة / كلية الآداب****ملخص:**

تضم مدينة البصرة مجموعات سكانية مختلفة في أحيائها كأى مدينة في العالم ، وهي ظاهرة جغرافية تنتج عن مجموعة عوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية سياسية متنوعة ، فضلاً عن دور الجهات التصميمية والتخطيطية في وضع التصميم الأساسي لها وتخطيط أحيائها .

يهتم هذا البحث بتوضيح البعد التاريخي لظاهرة التجاوزات العشوائية (السكن العشوائي ، التجاوزات الاقتصادية) والتي أظهرتها للوجود مجموعة من الأسباب (الطبيعية ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسات السكانية ، وغيرها) . والتي خلقت نوع من التشويه في التصميم الأساس للمدينة ، وسببت العديد من المشاكل والصعوبات أمام انجاز الكثير من المشاريع الاستثمارية والخدمية المخطط لانجازها من قبل الدولة والشركات الأهلية وجهات مختصة أخرى ، فضلاً عن ظهور مختلف المشكلات البيئية والصحية والأمنية والسياسية والنفسية والاقتصادية وغيرها .

The Historical Dimension of Random Housing in Basra

Prof. Dawood Jasim Al-Rubai (PhD)
Asst. Lecturer. Iman Naeem Ghadban
University of Basrah / College of Arts

Abstract

Basra city contains different random housing groups in unsettled areas as in the some cities in the world .This geographical phenomenon results from a group of variable historical, geographical, social, economical, and political factors in addition to the planning and designing of the city.

This research aims at clarifying the historical dimension of the random housing and the economical overtaking. This has appeared due to political, economical, social, and other causes. These create a kind of distortion in the basic design of the city and have caused too many problems and difficulties against the accomplishment of lots of investing and servicing projects. Moreover, they are creating an emergence of different types of ecological, health, security, political, psychological, economical, and other types of problems.

المقدمة

إن مسألة وجود مدينة خالية من المشكلات البيئية في عالم اليوم أصبح من الأمور النادرة جداً ، ومدينة البصرة تعاني من مشكلات بيئية عديدة أصبحت تشكل مصدر خطر على سكانها ، ومن أولى هذه المشكلات البيئية التي يناقشها هذا البحث ويهتم بالوقوف على كافة جوانبها هي ظاهرة التجاوزات العشوائية التي تزايدت بشكل واسع نتيجة عدد كبير من التدايعات التي مرت بها المدينة مثل (الهجرة من الريف إلى المدينة ، الهجرة من المحافظات الأخرى ، عودة المهجرين من الخارج ، الحروب والحصار الاقتصادي ، الزيادة الطبيعية ، الانشطار العائلي ، ضعف السياسات السكانية ، وغيرها) والتي انعكست على الواقع الحضري للمدينة ، التي لم تعد كسابق عهدها قبل أحداث عام (٢٠٠٣) ، حيث أصبحت تنتشر فيها المساكن والمحلات بطريقة عشوائية في كافة أحيائها الراقية والفقيرة على حد سواء .

سيناقش البحث الخلفية التاريخية لمشكلة التجاوزات (السكن العشوائي ، التجاوزات الاقتصادية) على شكل مبحثين ، فضلاً عن الاستنتاجات التي توصل لها.

مشكلة البحث

لماذا تجاوز السكان في السنوات الأخيرة على الأراضي العائدة ملكيتها للدولة والقطاع الخاص والمختلط لأغراض سكنية أو اقتصادية ؟

فرضية البحث

هل هناك علاقة بين عدم استقرار الوضع الأمني وضعف دور البلديات في الفترات الأخيرة من جهة وظهور التجاوزات العشوائية من جهة أخرى ؟

هدف البحث

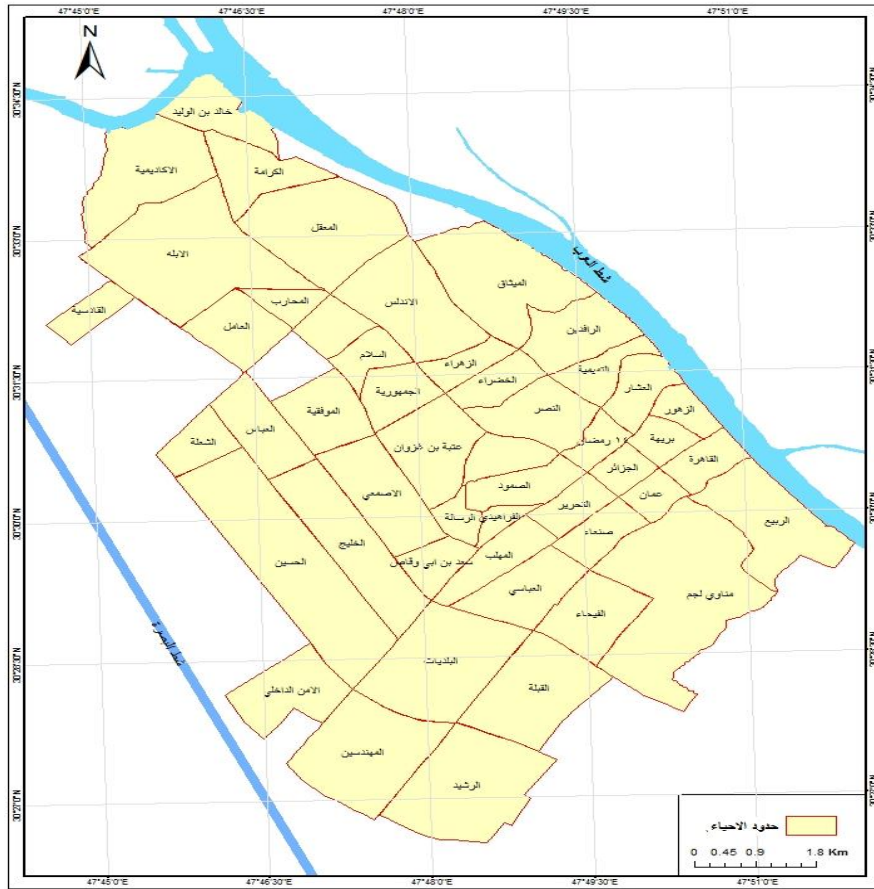
يهدف البحث إلى دراسة التطور التاريخي لهذه الظاهرة في مدينة البصرة من خلال تتبع البدايات الأولى لظهورها وإلى الوقت الحالي مع الإشارة إلى أسباب تباين أعدادها بين فترة وأخرى .

حدود البحث

تتمثل حدود البحث ببعدين الأول مكاني ، يتمثل بحدود مدينة البصرة البالغة مساحتها (١٩٤ كم ^٢) ويبلغ عدد سكانها (١٠٣٧٢٣٧) نسمة لعام (٢٠١١) (١) يتوزعون على (٤٧) حي خارطة (١) والبعد الزمني يتحدد من خلال تتبع البدايات الأولى لظهور هذه الظاهرة وصولاً إلى الوقت الحالي .

خريطة (١)

أحياء مدينة البصرة



المصدر: المرئية الفضائية لمدينة البصرة لسنة ٢٠١١ م

المبحث الأول**التطور التاريخي لمشكلة السكن العشوائي في مدينة البصرة**

ظهر مفهوم السكن العشوائي لأول مرة ، في القرن التاسع عشر في أعقاب الثورة الصناعية التي شهدتها مدن عديدة في العالم كلندن ونيويورك ، وذلك نتيجة للنمو الحضري فيها ^(٢) .

أن هذه الظاهرة تنتشر في أغلب مدن العالم تحت مسميات عديدة ، منها مدن الصفيح ، مدن الأكواخ ، مدن الكارتون ، العشوائيات ، المدن غير النظامية ، التجمعات غير الرسمية أو غير القانونية ، البناء غير الرسمي ، السكن القزمي ، السكن السرطاني ، الحواسم كما هو متعارف عليه في مدينة البصرة ^(٣) .

كما عرفها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لسنة ٢٠١١ على (أنها مجموعة المساكن التي تعيش في كل منها أسرة تحت سقف واحد في منطقة حضرية ما وتفتقر إلى واحد أو أكثر مما يلي : إسكان دائم ، مساحة كافية للمعيشة ، الحصول على مياه صحية ، وجود صرف صحي ، حيازة مأمونة) ^(٤) .

كانت هذه الظاهرة مقتصرة على المدن التي نشأت فيها الثورة الصناعية ولكنها في الوقت الحاضر توقفت فيها لتظهر في مدن الدول النامية ولا سيما التي تشهد نمو اقتصادي واسع ، أدى إلى توفر فرص عمل عديدة كما هو الحال في أغلب مدن الهند الكبيرة كبنومباي ومدراس ونيودلهي وفي الدول العربية كالقاهرة والعربية السعودية، وفي العديد من مدن العراق وغيرها من الدول .

إذ يقدر عدد سكان المناطق العشوائية في الدول النامية ما بين (٢٤ % - ٣٠ %) من إجمالي سكان المدن ^(٥) . وإن ما يقارب ملياري شخص في العالم قد يسكنوا في مساكن عشوائية بحلول عام (٢٠٣٠) ^(٦) .

وذلك يعود إلى ارتفاع أسعار الأراضي والتباطؤ في توزيعها من قبل أغلب الدول كما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من الدول ، نتيجة لذلك فإن أغلب ما يسكن

هذه المناطق الفقراء ، وأصحاب الدخل المحدودة^(٧). إذ هناك إستراتيجية مشتركة بين هؤلاء المتجاوزين ، أو ربما نسميه شعاراً معين لهم وهو (قم بالبناء حيث لا أحد يريد أن يبني) لأن غالباً ما تكون هذه العشوائيات في أماكن غير مرغوبة بالسكن كضفاف الأنهار ، على قنوات الصرف الصحي ، قرب مكبات النفايات ، حول سكك الحديد ، بالقرب من أنابيب البترول ، حول مشاريع المياه ، وقد تبنى بالقرب من السواحل أو الموانئ مما يعرضهم لخطر العواصف والفيضانات، كما هو حال المساكن التي بنيت بالقرب من الموانئ الإسبانية . (تيرنيداد ، وتوباغو)، إذ يسقط العديد من القتلى في كل موسم لهطول الأمطار تقريباً ، ولكن هذا لا يمنعهم من إعادة بناء أكواخهم مرة أخرى وفي نفس المكان^(٨) .

برزت ظاهرة السكن العشوائي في مدينة البصرة نتيجة لتضافر مجموعة من الأسباب الطبيعية ، السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، وتعد الأخيرة في مقدمة هذه الأسباب ، إذ تتمثل بحاجة الإنسان إلى مسكن والذي يشكل أحد الأركان الرئيسية الثلاثة اللازمة لعيشه وهي الغذاء ، الملابس ، المسكن^(٩). حيث بدأت في الظهور منذ البدايات الأولى لنشأة مدينة البصرة سنة ١٤ هـ - ٦٣٥ م ، إذ كانت تلجأ العوائل الى عشائرها أو قبائلها التي تنتمي لها طلباً للحماية ، ثم أستمر تجمع العوائل من قبائل أخرى أثناء الحروب والغزوات التي شنت على المدينة كغزوة حرمة وحریملا والتي أستمرت الى نهاية القرن التاسع عشر .

استمرت بعد ذلك العوائل بالنزوح الى المدينة من الأرياف أو المدن المجاورة لأسباب اقتصادية الأمر الذي شجع على الاستيطان العشوائي في ضواحي المدينة ، متخذة نمطاً عمرانياً من نوع المساكن غير النظامية على شكل أكواخ بنيت من مواد بسيطة كالقصب والبردي والطين ، ظهرت في مناطق عديدة من المدينة والخالية من الاستغلال البشري حول منطقة البصرة القديمة والعشار والمعقل ، فضلاً عن تواجدها في مناطق أخرى تقع في أطراف المدينة كالهارثة وشط العرب ، وغالباً ما

يحتوي المسكن على غرفة أو غرفتين ومساحة مكشوفة في الوسط ، ولا يحتوي على مطبخ وحمام منفصلين .

تتباين كثافة الأكواخ وساكنيها من منطقة لأخرى في المدينة حسب القرب والبعد من فرص العمل ، إذ تزداد كثافتها بالقرب من المناطق القديمة والتي وصلت إلى (١,٥٤) كوخ / كم^٢ ووصلت كثافة ساكنيها إلى (٤,٤) شخص / كم^٢ ، بينما تقل كثافتها في أطراف المدينة وذلك بسبب البعد عن مركز المدينة^(١٠) .

ازداد هذا النمط من البناء في المدينة ، في بداية القرن العشرين نتيجة لظهور فرص عمل جديدة ، حيث أنشأت القوات البريطانية بعد دخولها إلى المدينة في سنة (١٩١٤) مشاريع جديدة مثل بناء ميناء المعقل ، السكك الحديدية ، استثمار حقول البترول في الزبير، بناء عدد من الجسور على أنهار البصرة ، بناء سجن ومستشفى ستانلي مود (البصرة العام حالياً)^(١١) وغيرها من المشاريع ، لذا وصل عددها إلى نهاية عام ١٩٣٩ ما يقارب من (٥٥.٣) مسكن^(١٢) .

لقد فتحت هذه المشاريع باب الهجرة بنوعها الخارجية والداخلية ، تمثلت الأولى بدخول المهاجرين من الدول المجاورة الأخرى مثل (الهند ، إيران ، الصين ، بورما ، مصر) أما الثانية فتمثلت بالهجرة من الريف إلى المدينة ، ومن المحافظات المجاورة الأخرى ميسان وذي قار^(١٣) . وخاصة في بداية عقد الخمسينات من القرن الماضي بسبب عامل الطرد في مناطقهم المتمثل بسيطرة الإقطاع وممارسته التعسفية التي أثرت على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للفلاح في هذه المناطق الذي تعرض إلى هجرة قسرية إلى (المدينة) من أجل الحصول على فرص العمل والامتيازات الأخرى التي لا يمكن توفرها في بيئة الأرياف التي هاجر منها^(١٤) .

لذا زاد الطلب على الوحدات السكنية في المدينة ونظراً لقلّة المتوفر منها ارتفع سعر إيجار المساكن إلى خمسة أضعاف ما كان عليه سابقاً^(١٥) . وكحل سريع لأزمة السكن هذه اتخذ هؤلاء المهاجرين وخاصة الذين قدموا من الريف المجاور أو من سكان المحافظات الجنوبية ، من الأكواخ مساكن لهم ، كما ذكرنا سابقاً .

لذا ظهر التجاوز على الأراضي الأميرية ، أو من خلال قيام بعض أصحاب العقارات بتأجير أراضيهم إلى المهاجرين بأسعار منخفضة جداً ، لذا استمر التجاوز في المدينة إلى نهاية عقد الخمسينات من القرن الماضي^(١٦) .

إذا وصل عدد المساكن في المدينة إلى (٢٨١٠٤) مسكن في عام ١٩٥٧ ، نصفها تقريباً عبارة عن أكواخ ، تم بناؤها من مادتي القصب والبردي ، لذا فهي غالباً ما تتعرض إلى نشوب الحرائق فيها ، وهي تشبه إلى حد ما أحياء العيشيش الموجودة في أغلب دول العالم ، وبما أنها أنشأت في مناطق غير رسمية فنادرًا ما تصلها خدمات البلدية فهي تتصف بتجمع النفايات والمياه الآسنة والحشرات والقوارض لعدم توفر شبكات الصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأخرى^(١٧) .

استمرت المدينة بالنمو والتوسع باتجاهات مختلفة ، لذا ظهر نوع من التداخل بين البناء الرسمي للمدينة مع البناء العشوائي ، لذا عملت الحكومة إلى ترحيل سكان هذه الأكواخ إلى مناطق جديدة ، مثل منطقة الفيصلية (الجمهورية حالياً) وعتبة بن غزوان (العالية حالياً)^(١٨) .

وبعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، حدثت العديد من التغيرات انعكس قسم منها على المناطق المحيطة بمركز المدينة ، وتم ترحيل سكان الأكواخ من منطقة الرباط الصغير وإسكانهم في حي الحسين والشعلة ، وفي النصف الثاني من عقد السبعينات وتحديداً في عام ١٩٧٩ تم ترحيل آخر مجموعة من سكان الأكواخ والتي كانت تسكن بالقرب من أكاديمية الخليج العربي الواقعة شمال مدينة البصرة وإسكانهم في منطقة القبلة^(١٩) . من خلال توزيع الأراضي في تلك المناطق أعلاه بمبالغ واطئة جداً

استمر سكان مدينة البصرة بالتزايد بالرغم من ما حدث فيها من حروب وحصار اقتصادي وهجرة قسرية إلى الخارج وآخرها أحداث عام ٢٠٠٣ ، إذ وصل معدل النمو السكاني للمدينة (٢,٥ % - ٣ %) للفترة من (١٩٩٧ - ٢٠١٢) ويعزى ذلك الارتفاع إلى عاملي (الزيادة الطبيعية ، الهجرة) لأن المدينة كانت ولا تزال تشكل مركز جذب سكاني لتوفر فرص العمل والخدمات الأخرى .

وفي بداية القرن الحالي حدثت عوامل طبيعية وبشرية مثل (ندرة مياه الري ، زيادة ملوحة التربة ، شحة مياه الشرب ، نقص في الطاقة الكهربائية ، عدم كفاءة الخدمات

الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات في الريف المجاور وفي المحافظات الجنوبية الأخرى ، فضلاً عن الهجرة القسرية التي حدثت في بعض المحافظات لعدم استقرار الوضع الأمني فيها ، وعودة بعض المهجرين من الخارج إلى المدينة بعد عام (٢٠٠٣) إذ وصل عددهم ما يقارب من (١٢,٠٠٠) عائلة ، يقابلها (٤٣٥٤) عائلة قدمت إلى المدينة من المحافظات الأخرى^(٢٠).

وعلى الرغم من نمو سكان المدينة لكن التنمية الإسكانية لمدينة البصرة ، كما يوضحها جدول (١) لم تتقدم بوتائر تتناسب معه ، ففي عام (١٩٩٧) وصل عدد سكان المدينة إلى (٧٨٣١٠٥) نسمة ، في حين وصل عدد الوحدات السكنية فيها إلى (٩٢,١٧٤) وحدة سكنية ، ووصل متوسط عدد الأفراد في المسكن إلى (٨,٥) فرد / مسكن ، زاد عدد سكان المدينة للفترة من (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) بنحو (٦٣,٠٠٠) نسمة، لكن لم يرتفع عدد الوحدات السكنية لنفس الفترة إلا بمقدار صغير جداً ، وصل إلى (٧,٧٨٠) وحدة سكنية ، بمتوسط عدد أفراد المسكن بلغ (٨,٨) فرد / مسكن^(٢١).

جدول (١)

التطور التاريخي للمساكن والسكان في مدينة البصرة

متوسط عدد الأفراد / المسكن	متوسط عدد الأفراد / الأسرة	عدد الدور السكنية	عدد الأسر	عدد السكان / نسمة	السنة
٨,٤	٤,٥	٢١,١٥٢	٢٢,٥٦٥	١٠١,٥٤٥	١٩٤٧
٥,٨	٥,٥	٢٨,٤٣١	٢٩,٩٨٢	١٦٤,٩٠٥	١٩٥٧
٥,٨	٥,٥	٥٢,٠٦٠	٥٤,٩٠٠	٣٠١,٩٥٠	١٩٦٥
٥,٧	٥,٨	٧٩,٣١٦	٧٧,٩٤٨	٤٥٢,١٠٢	١٩٧٧
٨,٥	٧,٠	٨٢,٦٠٠	١٠٠,٣٠٠	٧٠٢,١٠٥	١٩٨٧
٨,٥	٧,٠	٩٢,١٧٤	١١١,٩٢٥	٧٨٣,٤٧٩	١٩٩٧
٨,٨	-	١١٢,٥٠٥	-	١,٠٢٦,٦٠٦	٢٠٠٨

المصدر : وزارة البلديات والأشغال العامة المديرية العامة للتخطيط العمراني تقرير مدينة البصرة لاستعمالات الأرض ، المرحلة الثانية ، لسنة ٢٠٠٩ ، بيانات غير منشورة .

إن زيادة متوسط عدد الأفراد المقيمين في المسكن الواحد يعد مؤشراً على وجود عجز سكاني في المدينة ، إذ تم تقدير الحاجة السكنية لمدينة البصرة للفترة من (٢٠٠٩ - ٢٠٣٥) بما يقارب من (١٨٤,٨٠٠) وحدة سكنية^(٢٢) .

وبما أن العجز السكاني كبير جداً فهو لا يتناسب مع النمو السكاني للمدينة ، زاد على إثر ذلك عدد المساكن العشوائية في سنة (٢٠٠٥) ليصل إلى (٥٠٩٥) مسكن^(٢٣) حيث شمل التجاوز ملكيات الدولة غير المستغلة ودوائرها التي أصابها التخريب بعد أحداث ٢٠٠٣ فضلاً عن الملكيات الخاصة وأراضي الأوقاف وحتى المقابر كما في مقبرة اليهود الواقعة في حي المشراق القديم (السعدونية) أو مقبرة الأطفال في الخليلية على شارع (١٤ تموز) صورة رقم (١) و (٢) .

زاد عدد المساكن العشوائية ليصل إلى (١٥,٦٨١) وحدة سكنية لسنة (٢٠١١ - ٢٠١٢) وذلك لاستمرار العوامل الطاردة في مناطقهم الأصلية والجاذبة في مدينة البصرة فضلاً عن النمو الطبيعي للسكان وظاهرة الانشطار العائلي للمتزوجين الجدد وجشع بعض المتجاوزين ورغبتهم في امتلاك الأرض المتجاوز عليها أو من خلال تأجير بيوتهم والسكن في أراضي الدولة أو غيرها^(٢٤) .

صورة (١) و(٢) التجاوز على مقبرة الأطفال في السعدونية- المشراق القديم

صورة (١)



التقطت بتاريخ ٢٠١٠ / ٣ / ٤

صورة (٢)



التقطت بتاريخ ٢٠١٠ / ٣ / ٤

المبحث الثاني

التطور التاريخي لشبكة العشوائيات الاقتصادية

(التجاوز على الأرصفة ، الساحات وغيرها)

يقصد بالعشوائيات الاقتصادية ، هي الجانب الاقتصادي الذي تعتمد عليه بعض فئات المجتمع للحصول على فرصة عمل ، وذلك لعدم قدرة الدولة على توفيرها لهم، إذ تقع على هؤلاء مسؤولية إيجاد فرص عمل مناسبة لقدراتهم وبجهودهم الفردية^(٢٥) . مثل مسح زجاج السيارات ، بيع الدهون والبنزين ، محلات تصليح السيارات والدراجات والمكائن ، غسل السيارات ، بيع البضائع القديمة والحديثة في أماكن تعود ملكيتها للدولة كالأرصفة والساحات والشوارع أو أراضي الملكيات الخاصة وغيرها . وغالباً ما تكون هذه الفئات من الذين يسكنون في الأحياء العشوائية بشكل أساسي ، إذ بمجرد اكتمال بناء المساكن العشوائية سرعان ما يتكامل انجاز ما تحتاجه من خدمات وسبل مختلفة لكسب المال وبجهودهم الفردية ، عندها تتشكل الخطوة الأساسية لظهور العشوائيات الاقتصادية .

فعلى سبيل المثال نرى أن أغلب سكان مناطق الأحياء العشوائية في مدينة البصرة قد عملوا على فتح ورش متنوعة وكراجات ومعامل بلوك صورة رقم (٣) ، وتربية الحيوانات بالقرب من مساكنهم ، كما في أحياء (الجمهورية ، الأصمعي ، عتبة بن غزوان ، حي الحسين ، وغيرها) .

وتشير بعض الإحصائيات الحديثة أن ٨١ % من سكان المناطق العشوائية يعملون في العشوائيات الاقتصادية ويمارسون أعمالاً تعكس أغلبها انخفاضاً كبيراً في مستوى مهاراتهم وارتفاعاً كبيراً في معدلات الفقر^(٢٦) .

وغالباً ما تكون العشوائيات الاقتصادية على هيئة أسواق متنقلة أو دورية في الشوارع والأماكن الفارغة وعلى الأرصفة والساحات وغيرها لذا تكون السمة الرئيسية لها هي استخدامها أماكن مختلفة ولفترات زمنية معينة ، وفي أغلب

الحالات يوجد شخص يعمل على إدارة هذه الأسواق ومراقبة البضائع المعروضة مقابل استحصال مبلغ من المال من قبل شاغلي هذه الأسواق ، وتباع في هذه الأسواق البضائع المستوردة بصورة غير شرعية ، كالسوق الذي يقع في منطقة (Tipito) في المكسيك ، إذ تباع فيه الالكترونيات ، وأسواق أخرى تباع فيها قطع غيار السيارات والملابس ومنتجات أخرى (٢٧) .

صورة (٣) معمل بلوك في حي الهادي (٥ ميل)



وهناك أسواق الثلاثاء في صنعاء الذي يفتح من الساعة (٧ - ١٠) صباحاً لبيع هريس القرع والحليب والعسل وأسواق الأحد في المدن الأوربية وفي مدينة البصرة يوجد العديد من الأسواق غير الرسمية التي تشغل مساحة واسعة من المدينة وتباع فيها مختلف البضائع والسلع كسوق الجمعة وسوق العقيل والخضارة وسوق الطيور وسوق القبلة و ٥ ميل وسوق الملابس المستعملة في البصرة والعشار وغيرها ، صورة رقم (٤) ، صورة رقم (٥) .

صورة رقم (٤) سوق الجمعة في منطقة المشراق القديم



التقطت الصورة بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢

صورة رقم (٥) سوق (٥ ميل) حي الهادي



التقطت الصورة بتاريخ ٢٠١١/٢/٣

الصفة الغالبة عليها أنها ذات نشاط طفيلي فهي مستهلكة للخدمات التي تقدمها الدولة من ماء وكهرباء وخدمات بلدية كما أنها تستغل الأرصفة والشوارع لمنفعة خاصة دون أن تسهم في تمويل النفقات العامة لأنها غير مسجلة رسمياً من قبل الحكومة وليس لها بيانات تفرض عليها الرسوم والضرائب والإيجارات ، فهي بيئة مناسبة لبيع السلع المغشوشة والمنتهية الصلاحية والمزورة في الماركات والمواد والسلع الخطيرة على الصحة والبيئة كالمخدرات والأدوية والمبيدات الحشرية ، والتي غالباً ما يستخدمها البعض لأغراض إجرامية وإرهابية ، كما أنها قد تشكل عائقاً أمام مشاريع الاعمار والاستثمار في المدينة لامتناع ساكنيها غير الشرعيين من تركها وطلب التعويضات المالية قبل قيامهم بتركها مما يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الدولة بسبب زيادة أعدادهم التي تجاوزت ٥ الاف .

يمكن تتبع التطور التاريخي لهذا النوع من التجاوزات من خلال تتبع التطورات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق بصورة عامة ومدينة البصرة بصورة خاصة ، خلال الفترات الزمنية السابقة المعروفة لدى الجميع والتي شكلت صورة الواقع الاقتصادي الذي نحن عليه في الوقت الحاضر ، فخلال فترة السبعينات من القرن الماضي التي تميزت بالاستقرار السياسي والأمني والذي انعكس بدوره على الواقع الاقتصادي^(٢٨) للبلد ، ، مما أدى إلى توفر الإمكانيات اللازمة لتنفيذ نسبة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ نحو (١٣,٤ %) .

أما في فترة الثمانينات ونظراً لاندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ، انخفض معدل النمو الاقتصادي وانهارت خطط وبرامج التنمية من خلال ما لحق بالقطاع النفطي من دمار ، الذي يعد الممول الرئيسي لتلك الخطط ، ونظراً لاستنزاف الإمكانيات المالية، المادية ، البشرية ، ظهرت المشكلات الاقتصادية مثل التضخم ، التفكك الجزئي للمشاريع الحكومية وتمويل جزء منها للقطاع الحربي والبطالة والفقر ، التسول وغيرها ، والتي نتج عنها انخفاض المستوى المعاشي للفرد العراقي لعدم قدرة

الدولة على إقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالبنى التحتية ، فانخفض معدل النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٥ إلى (- ٢,٨ %) واستمر بالانخفاض لتراجع أسعار النفط إلى نحو (١٣ دولار) في عام ١٩٨٦ ، ثم استمر معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض على إثر دخول العراق إلى الكويت عام (١٩٩٠) والحرب ضده ومن ثم فرض العقوبات الاقتصادية ، إذ بلغ معدل النمو في عام ١٩٩٥ (- ١١,١ %) على إثر توقف صادرات العراق ولا سيما النفطية منها^(٢٩) .

تلك الفترات التي عاشها العراق والتي أتت بثقلها الأكبر على الأفراد والأسر من ذوي الدخل المتوسطة والضعيفة ، دوراً مهماً في انتشار هذا النوع من التجاوزات، إذ تشير منظمة الغذاء والزراعة (FAO) لعام ١٩٩٥ ، إلى أن ثلثي العراقيين تعرضت مستويات معيشتهم إلى انتكاسات خطيرة ، انخفض على أثرها دخل الأسرة الشهري إلى ثلث ما كان عليه في ١٩٨٨^(٣٠) .

في عام ١٩٩٧ طبق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ، ارتفع على أثره معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ ليصل (٢١,٢ %) ثم انخفض معدل النمو الاقتصادي مرة أخرى في أحداث ٢٠٠٣ ليصل إلى (٢,٦ %)^(٣١) بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت للمدن العراقية بصورة عامة ، لذا ارتفعت معدلات البطالة بسبب قيام سلطات الاحتلال العراقي بحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وغلق المعامل والمنشآت التي أصابها الدمار ، فضلاً عن انعدام الأمن والاستقرار ، ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية وصل معدل البطالة في العراق للفترة أعلاه إلى (٢٨,١ %)^(٣٢) .

ثم حقق معدل النمو الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ ارتفاعاً متبايناً بعد أن أعيد بناء مؤسسات الدولة ومساهمتها في إعادة تأهيل بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لكن لا يزال الدعم الحكومي لمختلف القطاعات دون المستوى المطلوب إذ وصل معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٧ إلى (١٤,٢ %)^(٣٣) .

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن هناك أسباب أخرى أدت إلى زيادة العشوائيات الاقتصادية تمثلت في ارتفاع أسعار إيجار وبيع العقارات كالدكاكين والكراجات وقلة مساهمة القطاع الحكومي في هذا المجال ، فضلاً عن جشع وطمع أغلبهم مستغلين ضعف الجانب الأمني وغياب القانون المتمثل في عرض بضائعهم المختلفة على الأرصفة والشوارع والساحات الفارغة ، أدى إلى زيادة التجاوزات الاقتصادية في المدينة والتي وصلت إلى (٢٠) حالة تجاوز لقطاع الرباط و (٣٤) حالة تجاوز لقطاع الخورة لسنة ٢٠٠٣ (٣٤) .

زاد عدد التجاوزات الاقتصادية لسنة ٢٠١١ - ٢٠١٢ إلى (٣٣٢١) حالة تجاوز شملت القطاعات الست لمدينة البصرة الرباط ، الخورة ، العشار ، القبلة ، وذلك لاستمرار أسباب ظهورها وعدم كفاية الحلول المقدمة من قبل الدولة والبلديات للحد منها وعدم اكتراث المتجاوزين أنفسهم بالحلول المقدمة لحل هذه المشكلة ، ذات النتائج السلبية على البيئة وصحة الفرد ، من جراء رمي النفايات والمياه على الأرصفة والشوارع وفي الأحياء السكنية نفسها مما شكل بيئة ملائمة لتجمع الحشرات والقوارض والحيوانات السائبة فضلاً عن ضررها السيئ على الاقتصاد الوطني والوضع الأمني والضغط على شبكة توزيع الماء والكهرباء وغيرها من الأضرار (٣٥) .

الاستنتاجات

- هناك جملة من الاستنتاجات التي توصل لها هذا البحث هي :-
- ١- أن ظاهرة التجاوزات العشوائية ظهرت من البداية الأولى لنشأة المدينة .
 - ٢- إن النمو السكاني لمدينة البصرة هو أحد أسباب ظهور التجاوزات العشوائية
 - ٣- الظروف التي مرت بها المدينة عبر فترات زمنية متتالية متمثلة بالحروب والحصار الاقتصادي وضعف دور الحكومات السابقة في حل هذه المشكلة أدى إلى انتشارها بصورة واسعة .
 - ٤- إن التنمية الإسكانية في المدينة لم تواكب النمو السكاني ، خاصة بعد تنامي وزيادة أعداد القادمين إلى المدينة بعد عام ٢٠٠٣ .
 - ٥- لم يكن الدعم الحكومي ولا يزال بالمستوى الذي تطمح إليه المدينة فيما يخص الجانب الاقتصادي والذي أثر سلباً على المستوى الاقتصادي لسكان المدينة مما خلق نوعاً من التجاوزات غير الرسمية على الأسواق والأرصفة والمحلات وحتى بين الأحياء السكنية نفسها .

الهوامش

(١) اسقاطات السكان بالاعتماد على معادلة النمو السكاني :

$$زس = ن \sqrt{\frac{1}{ت}} - ١٠٠ \times ١$$

ومن ثم تطبيق المعادلة التالية : $\frac{زس \times ن}{100}$

المصدر عبد علي حسن الخفاف وعبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، جامعة البصرة ، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٧ ، ص ١٥٢ .

(٢) لينا عبد الأمير فاخر ، السكن العشوائي منطقة الدراسة أم الورد في الجادرية ،

دبلوم عالي ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠

(٣) هناء محمد الجوهري ، علم الاجتماع الحضري ، ط ١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،

عمان - الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤٠

(٤) لينا عبد الأمير فاخر ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

(٥) نعمات محمد نظمي وآخرون ، تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان

المتوافق في مصر دراسة حالة منشأة ناصر بالقاهرة ، بحث ألقى في مؤتمر الأزهر الهندسي

الدولي التاسع ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٨ .

(6) Dumashie , Diane " informal Housing in East Africa " LessansLearenend from Cross Country Borders (Part II) Athens , Greece , May 22 – 27 , 2004 . P . 1.

(7) [http: / eau . Sagepub . Com / Environment and Urbanization .](http://eau.sagepub.com/EnvironmentandUrbanization)

(8) Berner , Erhard " Learning From informal markets in hovative approaches to land housing provision " Paper to be presented at the ESF / N – AERus and Vnrisd workshop Cities of the South : Sastainable for whom ? Geneva 3 – 6 May , 2000 . p . 5 .

- (٩) صفوح خير ، الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها ، ط ٢ ، دار الفكر بدمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٥ - ٨٦ .
- (١٠) سميرة عبد الهادي عبد الجبار العنزي ، النمو الحضري والتطور الوظيفي لمدينة البصرة ، أطروحة دكتوراه كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠ - ٣٤ .
- (١١) محمد سمير حمد الجراح ، التباين المكاني للتركيب الاجتماعي في مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة البصرة / ٢٠٠٩ ، ص ٢٨
- (١٢) سميرة عبد الهادي عبد الجبار العنزي ، أطروحة دكتوراه ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .
- (١٣) ماهر موسى يعقوب ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في محافظة البصرة ١٩٧٧ - ١٩٩٦ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١١٣ .
- (١٤) محمد سمير حمد الجراح ، مصدر سابق ، ص ٣١ .
- (١٥) ماهر موسى يعقوب ، أطروحة دكتوراه ، مصدر سابق ، ص ١١٣
- (١٦) صلاح هاشم زغير مبارك الأسدي ، التوسع المساحي لمدينة البصرة ، ١٩٤٧ - ٢٠٠٣ ، دراسة في جغرافية المدن ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٩ .
- (١٧) محمد سمير حمد الجراح ، مصدر سابق ، ص ٣١ - ٣٢ .
- (١٨) ماهر موسى يعقوب ، أطروحة دكتوراه ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ .
- (١٩) ماهر موسى يعقوب ، أطروحة دكتوراه ، مصدر سابق ، ص ٢٣١ .
- (٢٠) وسن نوئي محمد المنصوري ، الملائمة المكانية لكفاءة التخطيط الحضري وأثرها على السكان في مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٤ .
- (٢١) وزارة البلديات والأشغال العامة ، المديرية العامة للتخطيط العمراني ، تقرير مدينة البصرة لاستعمالات الأرض ، المرحلة الثانية ٢٠٠٩ بيانات غير منشورة .
- (٢٢) وزارة البلديات والأشغال العامة ، مصدر سابق .
- (٢٣) عباس كاظم عبد الحسن وآخرون ، التجاوزات البلدية في مدينة البصرة وأثارها البيئية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد (٥١) ، ٢٠١٠ ، ص ٢٢٨ .
- (٢٤) الدراسة الميدانية .
- (٢٥) هناء محمد الجوهري ، مصدر سابق ، ص ٣٤١

- (٢٦) زينب راضي عباس البلداوي ، المناطق العشوائية بين الواقع والطموح نحو بيئة حضرية مستدامة حالة دراسية ، أم الورد ، مجلة المخطط والتنمية ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي - جامعة بغداد ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢ .
- (27) PENA , SERGIO . " informal markets : street Vendors in mexico City " Great Britain , HABITAT INTL – VOL . 23 , NO , 3 . P . 366 .
- (٢٨) أيسر ياسين ، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به ، مجلة دراسات اقتصادية - بيت الحكمة - بغداد ، العدد (٢٣) ، ٢٠١٠ ، ص ١٨ .
- (٢٩) عباس علي محمد ، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٧ رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ ، ص ١١٧-١١٨ .
- (٣٠) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة - العراق ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية للعراق لسنة ٢٠٠٨ ، (وزارة التخطيط - العراق) ص ٤٢ .
- (٣١) عباس علي محمد ، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .
- (٣٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اللأسكوا) تقرير السكان والتنمية العدد الثاني ، النافذة الديموغرافية فرصة التنمية في البلدان العربية (نيويورك الأمم المتحدة ٢٠٠٥) ص ٤٦ .
- (٣٣) عباس علي محمد ، رسالة ماجستير ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .
- (٣٤) محافظة البصرة ، لجنة التجاوزات ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٣ .
- (٣٥) محافظة البصرة ، لجنة التجاوزات ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١١-٢٠١٢ .

المصادر

- ١ - لينا عبد الأمير فاخر ، السكن العشوائي منطقة الدراسة أم الورد في الجادرية ، دبلوم عالي ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ٢ - هناء محمد الجوهري ، علم الاجتماع الحضري ، ط ١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٩ .

- ٣ - نعمات محمد نظمي وآخرون ، تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق في مصدر دراسة حالة منشأة ناصر بالقاهرة ، بحث ألقى في مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع ، ٢٠٠٧ .
- ٤ - صفوح خير ، الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها ، ط ٢ ، دار الفكر بدمشق ، ٢٠٠٢ .
- ٥ - سميرة عبد الهادي عبد الجبار العنزي ، النمو الحضري والتطور الوظيفي لمدينة البصرة ، أطروحة دكتوراه كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٩٩٧ .
- ٦ - محمد سمير حمد الجراح ، التباين المكاني للتركيب الاجتماعي في مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .
- ٧ - ماهر موسى يعقوب ، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في محافظة البصرة ١٩٧٧ - ١٩٩٦ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٩٧ .
- ٨ - صلاح هاشم زغير مبارك الأسدي ، التوسع المساحي لمدينة البصرة ، ١٩٤٧ - ٢٠٠٣ ، دراسة في جغرافية المدن ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ .
- ٩ - وسن نوشي محمد المنصوري ، الملائمة المكانية لكفاءة التخطيط الحضري وأثرها على السكان في مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .
- ١٠ - عباس كاظم عبد الحسن وآخرون ، التجاوزات البلدية في مدينة البصرة وآثارها البيئية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة ، العدد (٥١) ، ٢٠١٠ .
- ١١ - عبد علي جعفر الخفاف وعبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، جامعة البصرة مطابع التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٧ ، ص ١٥٢ .
- ١٢ - زينب راضي عباس البلداوي ، المناطق العشوائية بين الواقع والطموح نحو بيئة حضرية مستدامة حالة دراسية ، أم الورد ، مجلة المخطط والتنمية ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي - جامعة بغداد ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٨ .
- ١٣ - أيسرياسين ، واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به ، مجلة دراسات اقتصادية - بيت الحكمة - بغداد ، العدد (٢٣) ، ٢٠١٠ .
- ١٤ - عباس علي محمد ، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٧ رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠١٠ .

- ١٥ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة - العراق ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية للعراق لسنة ٢٠٠٨ .
- ١٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اللأسكوا) تقرير السكان والتنمية العدد الثاني ، النافذة الديموغرافية فرصة التنمية في البلدان العربية (نيويورك الأمم المتحدة) ، ٢٠٠٥ .
- ١٧ - مديرية البلديات في محافظة البصرة ، خارطة أحياء مدينة البصرة ، شعبة Gis .
- ١٨ - محافظة البصرة ، لجنة التجاوزات ، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠١١ - ٢٠١٢ .

19 - Dumashie , Diane " informal Housing in East Africa " LessansLearenend from Cross Country Borders (Part II) Athens , Greece , May 22 – 27 , 2004 . P . 1.

20 - httpil / eau . Sahe Pub . Com / Environment and Urbanization .

21 - Berner , Erhard " Learning From informal markets in hovative approaches to land housing provision " Paper to be presented at the ESF / N – AERus and Vnrisd workshop Cities of the South : Sastainable for whom ? Geneva 3 – 6 May , 2000 . p . 5 .

22 - PENA , SERGIO . " informal markets : street Vendors in mexico City " Great Britain , HABITAT INTL – VOL . 23 , NO , 3 . P . 366 .